جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : مالية ونقود

العنوان

دراسة تقييمية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–

إعداد الطالبة:

بوزواوي غنية

تاريخ المناقشة : 25-05-2016

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

أ.سعودي عبد الصمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.لعميد نور الهدى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.بوديسة محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015-2016 م

تشكرات:

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا على إتمام هذا العمل وإخراجه إلى النور.

بعد أن يسرنا لنا سبل العلم والمعرفة , وأيدنا بمن أسهم وأرشد ووجه وأفاد في هذا البحث.

نتقدم بالشكر إلى الأستاذة المحترمة "لعميد نور الهدى "المشرفة على هذا البحث توجيها وإرشادا قيمين.

نتقدم بالشكر والإمتنان إلى كافة الأساتذة الأفاضل وخاصة لجنة المناقشة.

الإهداء:

" يرفع الله اللذين آمنوا منكم واللذين أوتوا العلم درجات " الآية 11 < سورة المجادلة >

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع

وما أثقل قلمي عندما أكتب إهدائي إلى اللذين لا تكفيهم كل كلمات التقدير والعرفان.

إلى أعز إنسانة في الوجود وأقربها إلى القلوب إلى منبع الكلمات وإلى أعطف إمرأة *أمي*.

وإلى رمز التضحية وعنوان النبل والعطاء *أبي* الذي دفعني إلى إقتباس العلم وكل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى زوجي الغالي وكل عائلتي الثانية.

وأهدي تحية إلى صديقاتي في قسم العلوم الإقتصادية وخاصة صديقتي العزيزة فتيحة.

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقديين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية .

وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي، معظم تلك الزيادة وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية.

مع تطور المجتمعات وزيادة الطلب على السلع والخدمات _كما ونوعا_ وللإلحاح في سرعة الاستجابة؛ أحدثت تطورات هائلة على مستوى اقتصاديات الدول النامية حيث ساهمت الدول الأجنبية في اللجوء نحو الاستثمار الأجنبي .

الواقع إن إستراتجية التنمية في الدول النامية اتسمت بالتذبذب اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشر مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات منعت من حركية ونشاط هذا النوع من التمويل الخارجي للتنمية ولهذا اتجهت إلى الاقتراض الخارجي من جهات رسمية بدلا من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إلا انه مع منتصف عقد الثمانينات ظهرت أزمة المديونية الخارجية، نتيجة عجز هذه الدول عن سداد التزاماتها الخارجية لان أعباء هده الديون المقترنة بتعويم أسعار الفائدة على جزء كبير منها جعل الكثير من هذه الدول عرضة للصدمات الخارجية، ومن هنا تغيرت نظرة هذه الدول في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحدث تحول كبير حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر أساسي من مصادر التمويل الخارجي للتنمية.

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر، التي أصبحت ترى فيها أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، وتشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة ودوره الأساسي في المديين المتوسط والطويل

على تحقيق التنمية المستهدفة ومن ثم أصبح هناك اهتمام جديد بمفاهيم التنمية والذي يعكس إلى حد ما قضايا رئيسية ذات أبعاد مهمة في عملية التنمية مثل الإبعاد البيئية والبشرية، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع "التنمية المستدامة Sustainable Developement، الذي أصبح شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة "لجنة برونتلاند" عام 1987، حيث دعت التنمية إلى تلبية احتياجات الجيل الحاضر، دون أن تعرض للخطر احتياجات الأجيال القادمة.

1- إشكالية البحث:

من خلال بحثنا هذا نقوم بطرح التساؤل التالي:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا التساؤل، اعتمدنا على الأسئلة الفرعية، والتي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث:

1. ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي محدداته؟
2. ما لمقصود بالتنمية المستدامة وما هي أبعادها؟
3. ماهو واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة في الجزائر؟

2- فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الاستثمار المرتبط بالحوافز والامتيازات المقدمة من طرف الدول الأجنبية.
- ✓ تقوم التنمية المستدامة على تحقيق أهم الإبعاد الثلاثة (الاقتصادي،البشري،البيئي) وكذلك تسهيل وتلبية حاجيات الأفراد بدون إضرار.

- ✓ يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر دورا أساسيا في التأثير على الصعوبات والتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة، كل الامتيازات والتدابير التي قدمتها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كانت غير كافية.

3- أهداف البحث:

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الموالية:

1) تسليط الضوء على الإطار الفكري والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر، ودلك بإبراز ماهيته وأنواعه .
2) عرض وتقديم وعرض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
3) الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة؛ ومحاولة إبراز الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل سياسات التنمية المستدامة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخضوع في دراسة ما،هناك أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هده الأسباب ما هو موضوعي، وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بتخصص الدراسة.
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التنمية المستدامة .
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة.

4- الدراسات السابقة:

- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2007 -2008 تناولت هده الدراسة الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛ ثم تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية.

- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، مذكرة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006 .

لكن لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية المستدامة إذا حاولنا في بحثنا هدا محاولة الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

5- المنهج المستخدم في البحث:

إن طبيعة الموضوع جعلت من معالجته تتطلب استخدام منهجين رئيسيين هما:

المنهج الوصفي التحليلي:

الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية وهذا في معالجة الإطار المفاهيمي لاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الإطار النظري للبطالة كظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين.

المنهج الإحصائي:

الذي يركز على التحليل لمتغيرات الاقتصادية، وهذا بهدف قياس أثر زيادة تدفقات استثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر.

6-تقسيمات البحث:

لقد إقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان الاستثمار الاجنبي المباشر اطار نظري ومفاهيم اساسية حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول المبحث الاول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تضمن حوافز، مخاطر، أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان ماهية التنمية المستدامة، إذ تم في المبحث الأول تناول مفهوم التنمية المستدامة، ليتم بعد ذلك التطرق في المبحث الثاني أهداف، متطلبات، مقومات التنمية المستدامة.
- **الفصل الثالث:** جاء هذا الفصل تحت عنوان دراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر، حيث تناولنا في المبحث الأول مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني مؤشرات، الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، في حين تم التطرق في المبحث الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله للتنمية المستدامة في الجزائر.

خطة البحث

خطة البحث :

المقدمة

الفصل الاول :الاستثمار الاجنبي المباشر اطار نظري ومفاهيم اساسية .

المبحث الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الاول : تعريف الاستثمار وانواعه .

المطلب الثاني : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الثالث : اهم النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الرابع : الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الثاني : حوافز, مخاطر, أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول : الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الثاني : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر والية ادارتها .

المطلب الثالث : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني : ماهية التنمية المستدامة .

المبحث الاول : مفهوم التنمية المستدامة .

المطلب الاول : تعريف التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : المحطات التاريخية لنشاة مفهوم التنمية المستدامة .

المطلب الثاث : ابعاد التنمية المستدامة .

المطلب الرابع : مؤشرات التنمية المستدامة .

المبحث الثاني : اهداف ,متطلبات , مقومات التنمية المستدامة .

المطلب الاول : اهداف التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : متطلبات التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : مقومات التنمية المستدامة .

الفصل الثالث: دراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر .

المبحث الاول : مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الاول : المؤهلات الطبيعية والمناخ الإقتصادي

المطلب الثاني : المعوقات الإقتصادية.

المطلب الثالث : المعوقات القانونية والإدارية .

المبحث الثاني : مؤشرات, الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها.

المطلب الاول : مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر .

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الثالث : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله للتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الاول : تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : حصيلة الإستثمارات للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2015

الخاتمة

الفصل الأول:

الاستثمار الاجنبي المباشر

اطار نظري ومفاهيم اساسية

تمهيد:

سعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية لخدمة التنمية المستدامة تقوم البلدان المضيفة لا سيما النامية منها بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات، أملا في الحصول على المزيد من الاستثمارات، فلقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية في الدول النامية، حيث لم ترحب هذه الدول كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

لقد شهدت بيئة الأعمال العديد من التغيرات الجذرية التي أثرت في فكر وأسلوب إدارة الشركات، وقد ساعد على ذلك التقدم السريع والمستمر في التكنولوجيا والذي اقترن بزيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية ،وأصبحت الحكومات تنافس لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال ما سبق سوف نقوم بدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وباقي المجالات الأخرى، فأصبح موضوعا من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية، المالية، القانونية وغيرها من التخصصات .

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه.

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، ومن هنا تعددت وتنوعت تعار يف الاستثمار.

أولا: تعريف الاستثمار.

"إن الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونما"[1]، ومن ذلك قوله تعالى"وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا" **سورة الكهف الآية34.**

ويقال لكل نفع يصدر عن شيء ثمرته كقولك ثمرة العلم العمل الصالح.

أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح.

كما عرفه مروان شموط: "يمكن النظر إلى الاستثمار **Investment** باعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان". [2]

[1] محمد محمد أحمد سويلم: الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، مصر ، 2009، ص: 23.

[2] مروان شموط: أسس الاستثمار، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص :63.

وعرفه حاتم فارس الطعان:" قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته، جهوده، أمواله، في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي، معنوي، محلي وأجنبي مع دولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع، مشروعات مشتركة.[1]

عرفه شقيري نوري: التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي[2].

عرفه الطاهر حردان: اكتساب الموجودات المادية أو المالية ويختلف المفهوم في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية.[3]

أ-مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية: هو اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو توظيف مالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم، سندات وودائع.

ب-مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: عرف الاستثمار على أنه "عملية شراء أو إنتاج مواد تجهيزات وسلع بسيطة..."، يلاحظ أن هذا التعريف يعتبر الاستثمار عملية الحصول على التجهيزات ومستلزمات الإنتاج، دون الإشارة إلى الغرض الأساسي والأهداف المرجوة منه.[4]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج تعريفا خاصا "على أنه إستخدام الأموال من أجل الحصول على الأرباح، ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد أعلى في المستقبل".

---

[1] حاتم فارس الطعان: الاستثمار أهدافه ودوافعه، بغداد، 2006، ص: 2.

[2] شقيري نوري موسى: إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص :18.

[3] طاهر حردان: أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص_ ص: 13_ 14.

[4] محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قسنطينة ، 2010، ص:7، مذكرة منشورة.

ثانيا: أنواع وتصنيفات الاستثمار.

للاستثمار تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها، طبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

1-من حيث الطبيعة القانونية: وتميز ثلاث أنواع من الاستثمار:[1]

- استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل الاستثمارات المتخصصة لحماية البيئة.
- استثمارات خاصة: حيث يتميز هذا النوع بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، والتي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- استثمارات مختلطة: تتحقق بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة، التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها أهمية في إنعاش الاقتصاد الوطني.

2-من حيث المدة الزمنية: تتمثل في:

- استثمارات قصيرة الأجل: وتكون مدة الاستثمار في هذا النوع قصيرة حيث لا تزيد عن سنة.
- استثمارات متوسطة الأجل: هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنة، وهي التي تشمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.
- استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة توظيف الأموال في هذا النوع من الاستثمارات عن خمس سنوات وتتطلب رؤوس أموال ضخمة.[2]

[1] عادل العربي: دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص :24.

[2] مروان شموط، مرجع سابق الذكر، ص: 18.

3-حسب جنسية المستثمر: تكمن في:

- الاستثمار المحلي (الوطني): هو الذي تكون فيه الجهة الممولة تنتمي لنفس بلد المستثمر، ويكون إما استثمار محلي خاص من طرف الأفراد، المؤسسات الخاصة، أو عام من طرف الحكومة.
- الاستثمار الأجنبي: حيث تكون الجهة الممولة لا تنتمي للبلد الأصلي الذي يقام فيه الاستثمار ويكون إما بشكل مباشر حيث يديرها أجانب بسبب ملكيتهم الكاملة للاستثمار، أو غير مباشرة من خلال شراء الأجانب لأسهم، سندات حكومية، خاصة وهي استثمارات أجنبية. [1]

4-حسب طبيعة الاستثمار: يتمثل في:

- الاستثمار الحقيقي: وهو الذي يتمثل في الأرض، المباني، تجهيزات الإنتاج وكذلك مواد ولوازم الإنتاج، بالتالي فإن الاستثمار الحقيقي هو ذلك يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي.[2]
- الاستثمار المالي: لا يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى خلق القيم وإنما إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، وهي تشتمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات. [3]

[1] علي لطفي: الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنطقة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009، ص: 07.

[2] طاهر حردان: مرجع سابق الذكر، ص-ص: 14_15.

[3] مروان شموط: مرجع سابق الذكر، ص :21.

الشكل(1): يمثل انواع الاستثمار .

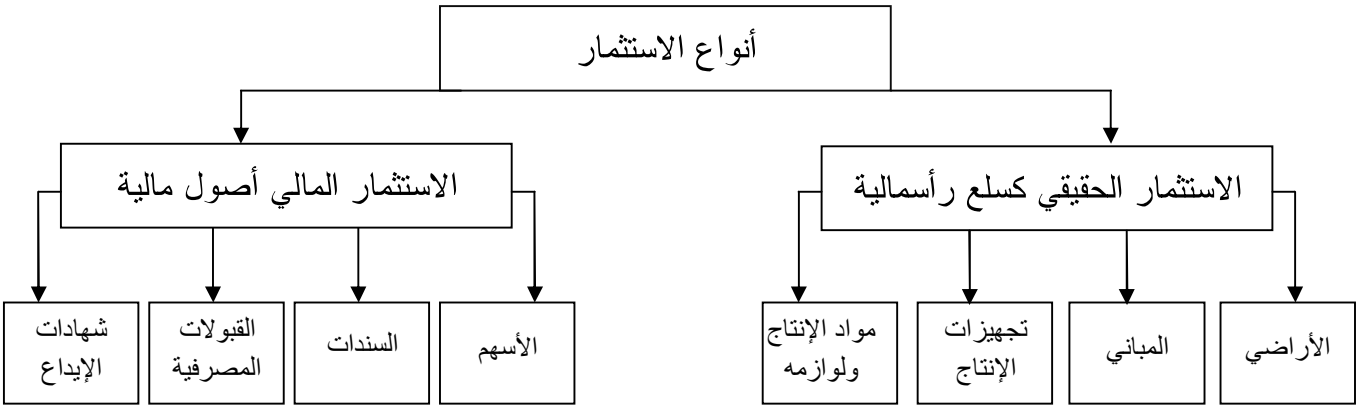

المصدر: مروان شموط: أسس الاستثمار، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص 17.

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد شغل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر حيزا هاما من النقاشات الاقتصادية على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم المصادر لتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية وعليه سوف نتطرق إلى أهم مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل مصطلح الاستثمار نشاط اقتصادي مصدره الأساسي المدخرات الوطنية سواء كان لدى الأفراد، المؤسسات، المنشآت العامة أو الخاصة في البلد النامي[1]، حيث ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام واضح بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الدول النامية التي تعاني من شح مواد التنمية الاقتصادية في بلدانها، ذلك باعتبارها وسيلة تمويل دولية فعالة تعتبر بديل عن المديونية، يتبادر لدينا التعريفات التالية: [2]

[1] عدنان مناني صالح: دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص: 360.

[2] عبد الكريم كاكي: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص :13.

عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن10%[1].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا عندما يرسى أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمرين قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على إرادة ذلك المشروع .[2]

أما "**منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**" فقد اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.[3]

كما يعرف **الأونكتاد** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، القوة التصويتية 10% أو أكثر.[4]

---

[1] سليمان عمر الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الطبعة الأولى، دار النشر الأكاديميون، المملكة الأردنية، عمان، 2010، ص:23.

[2] أميرة حسب الله محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية ، دراسة مقارنة (تركيا ،كوريا الجنوبية،مصر)، الدار الجامعية ، مصر ، 2005، ص:19.

[3] محمد قويدر : تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، 2004، ص:63 .

[4] حسان خضر: الإستثمار الأجنبي المباشر _تعاريف وقضايا مجلة جسر التنمية ، العدد32، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004، ص:5 . www. arab. Api. Org.

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث يقوم هذا التفسير على النظريات التالية:

I-النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

1-النظرية الكلاسيكية: يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها مايلي: [1]

- ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة. [2]
- أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المضيفة صغير جدا بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات.
- أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنية لا تتواءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة.
- يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدول المضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية. [3]

---

[1] قويدري كريمة: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011، ص :11.

[2] بندر بن سالم الزهراني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة 1970-2000م، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، 2004، ص :27، مذكرة منشورة .

[3] قويدري كريمة: مرجع سبق ذكره، ص :12.

2-النظرية النيوكلاسيكية: أما النظرية النيوكلاسيكية فقد ارتكزت على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة بفرضية المنافسة الكاملة، كما ارتكزت على قواعد وأساسيات مالية، إذا اعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول هي في الغالب منعزلة عن بعضها البعض، وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة المتخلفة منها.

اعتبرت هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية لرأس المال، وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة فالدول النامية التي تعاني من ندرة في رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة، وتجتذب رؤوس الأموال من الدول الغنية ذات الوفرة في رؤوس الأموال. [1]

تقييم النظرية:

تعد النظرية النيوكلاسيكية بسيطة التحليل، وغير قادرة على إعطاء تفسيرات موضوعية لحركة الاستثمارات الأجنبية، ويتضح ذلك من خلال مايلي:

- إن النظرية مبنية على فرضية المنافسة الكاملة، وهو بداهة افتراض غير واقعي.
- تهتم النظرية فقط بتفسير تحركات رأس المال تبعا لتغير أسعار الفائدة، ولا تفسر كيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية.
- إن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة جغرافيا يشير إلى استحواذ الدول المتقدمة والممثلة أساس بالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الإتحاد الأوروبي .
- إن هدف تعظيم الربح، كما تنص عليه النظرية ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، بل هناك عوامل أخرى مثل المناخ الاستثماري السائد في البلد، معدل النمو وحجم السوق...إلخ

[1] ناصري نفسية: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2014، ص: 146.

- حاولت النظرية تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية.

II-نظريات عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض أن الأسواق في البلدان النامية هي أسواق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم فقط للحصول على عوائد عالية وإلا لصار استثمارا غير مباشرا. [1]

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

II-1-نظرية الميزة الاحتكارية:

قدم النموذج الاحتكاري الاقتصادي هايمر سنة1960 ويفترض هذا النموذج أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على الأسواق الخارجية، وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لا تمتلكها الشركات المحلية في الدول المضيفة، بالإضافة إلى وجود عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات التنافسية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية.

II-2-نظرية تدويل الإنتاج (الأسواق الوسيطية):

وصفت هذه النظرية من طرف P.J.BUCKLEY و M.CASSON وتحاول تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات.

يرى "باكلي" و"كاسون" أن الباعث على استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي:

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص :53.

- العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم ووحداتها التابعة.
- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات وهيكل الصناعة.
- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية للإقليم.
- العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بينها. [1]

ومن أجل المحافظة على ميزة تنافسية، يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة وحافظة للرأسمال البشري الحامل لهذه المعارف في ميدان البحث، التسيير، التسويق، التكنولوجيا وغيره.[2]

الانتقادات: رغم تعرض هذه النظرية إلى بعض العوامل التي تؤثر في الحركة الدولية للاستثمار، والتي لم تشر إليها النظريتين السابقتين إلا أنها تنطوي على بعض النقائص منها:

- رغم إشارة هذه النظرية إلى وجود أربعة عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية إلا أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره.
- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبية التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار.

[1] عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 89.

[2] فارس فضيل: أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 76.

- مما يعاب على هذه النظرية أنها اعتمدت في تفسيرها لتدويل النشاط الاقتصادي على الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات.[1]

III-3-نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية، وفقا لـــ ألبير ALBER تكون ذات ميزة وتشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدول الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، هذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره على تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين واستفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة وكذا الشركات الألمانية، اليابانية والسويسرية خلال الثمانينات عندما كانت عملات تلك الدول قوية.[2]

تقييم النظرية:

بخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق، يرى كل من روبوك وسيموندس **Robock** et **Simmonds** مايلي:

- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

[1] عبد الكريم بعداش: مرجع سبق ذكره، ص: 90.

[2] ناصري نفيسة: مرجع سبق ذكره، ص149.

- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية.

II-4-نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، والتي أقرت أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.[1]

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، حيث يرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأصول المعرفة أو الخبرة التي تحقق لها التمييز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها.

نقد النظرية:

من جملة الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أن ممارسة الحماية أصبح من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات حيث يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع على مستوى العالم، تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية.[2]

[1] زريول أسامة، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2014، ص 10.

[2] شعور حبيبة مرداوي: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص: 31.

II-5-نظرية دورة حياة المنتوج:

وتفسر هذه النظرية دوافع الشركات متعددة الجنسيات في توجيه استثمارها إلى إحدى الدول وتختلط هذه النظرية في مرحلتها الأولى مع نظرية عدم كمال الأسواق، إذ تعتمد على الميزة الاحتكارية التي تملكها في توجيه استثماراتها، وتبدأ دورة حياة المنتوج عندما تستطيع إحدى الشركات تقديم منتوج جديد وعندما يتم تشبع السوق ويقترب المنتوج من مرحلته الثانية وتستقر الطريقة الفنية لإنتاجه فإن الشركة المنتجة تبدأ في البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج خوفا من المنافسة المحتملة، ولذا فإنها تقوم باستثماراته المباشرة إلى هذه الدول بهدف تخطي عقبات الحماية، فالشركات متعددة الجنسيات تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الإنتاجية بالبلدان المضيفة.[1]

نقد النظرية:

ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل معينة، كما ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

[1] زريول أسامة: مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المطلب الرابع : الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم محرك للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم الشركات وتأثيرها على الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات :

تطور هذا المفهوم حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Mulinational Company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة ومن هنا تعدد التعاريف:[1]

عرف "**فرنون (vernon)** الشركات المتعددة الجنسيات على أنها: المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مائة مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر".[2]

ويعرفها الأستاذ "**Michales** "على أنها : إما أن تكون مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، وتنطلق من قاعدة وطنية ، كما تقيم في الخارج عدة فروع باعتماد إستراتيجية وتنظيم عالمين".[3]

وقد عرفت "منظمة "**الأونكتاد *UNCTAD**" هذه الشركات على أنها: تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية

---

[1] سعيدي يحي: تقيم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة منتوري _قسنطينة _،2007،ص:81.

[2] عبد السلام ابو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الاجنبي ،مؤسسة شباب الجامعة ،2003،ص:375.

[3] شريفة جعدي واخرون: اثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2007_2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 01 ،ديسمبر 2014،ص:16.

*الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتمية (UNCTAD)، تأسس عام 1964 كهيئة غير حكومية دائمة، وهي عضو رئيسي في الجمعية العامة في الأمم المتحدة، تختص بالتجارة، الاستثمار، قضايا التنمية، مقره جنيف، سويسرا.

فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي "Foreign branch" المملوكة كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (Host Country) والتي تملك حق المشاركة في الإدارة". [1]

وبالنسبة للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات فقد أوضحها كثير من الاقتصاديين حيث تشير على سبيل المثال إلى أن الشركة متعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة، التي جعلت منها القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

ترتبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات بظاهرة تدويل الإنتاج وما تحمله من نقل للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم برأس المال.

تعتبر شركات متعددة الجنسيات أداة من أدوات العولمة، والتي تساهم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تعتبر شركات متعددة الجنسيات مصدرا لنقل المعرفة الفنية، الإدارية، التنظيمية والتكنولوجية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المخصصة، الأمر الذي يساهم في تضييق الفجوة التكنولوجية و التنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، فالنمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤثر على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة، فبنظرة متأنية لمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وسلوك الشركات متعددة الجنسيات تبدوا الصورة أكثر تعقيدا، و العولمة إلى حد كبير هي جزء من هذا التعقيد، فالكثير من هذه الشركات، في الكثير من الدول تقوم بالاستثمار في الخارج، وتلك الشركات التي هي في الحقيقة متعددة الجنسيات قد تضخمت أكثر وأكثر خاصة بعد عمليات الدمج و التملك التي يسرتها ظاهرة العولمة.

[1] كريمة قويدري: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 24، 25.

يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات هي من أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر

لذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات كل منهما يؤثر على الآخر بشكل فعال و إيجابي، كما أن قوة و نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يساهم بشكل كبير في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

[1] ناصري نفيسة ،مرجع سبق ذكره ،ص_ص:137_138.

المبحث الثاني : حوافز، مخاطر، أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تقديم الحوافز للدول المتلقية له، كما له مخاطر على اقتصاديات تلك الدول وتسعى جاهدة إلى تخطيها.

المطلب الأول :الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أحد الموضوعات الرئيسية التي تخص باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية للحصول على المزايا المرتقية، لذا فإن حكومات الدول المضيفة سوف تجد صعوبات متزايدة لدى تقديمها حوافز أقل جاذبية من تلك الدول المنافسة، ومن ناحية أخرى فإن الإفراط والمغالاة في تقديم الحوافز قد يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة، بالتالي فقد أصبحت مسألة تقديم حوافز الاستثمار موضع خلاف سواء بين الدول والحكومات أو على مستوى رجال الفكر والاقتصاد.

1-الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: والمتمثلة في:

1-1-حوافز تمويلية: هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية وقروض مقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع وهذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة والملاحظة أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي. [1]

1-2-حوافز جبائية: يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، هناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية،

[1] ناصري نفسية: مرجع سبق ذكره، ص :177.

الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام، المدخلات الوسيطية، السلع الرأسمالية، إعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، كذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

1-3-الحوافز غير المباشرة: تقوم العديد من الحكومات المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق، كما قد تكون في صورة حماية من منافسة الواردات.

كما قد تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا والخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء...، تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.[1]

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وآلية إدارتها.

يقصد بأخطار الإستثمارات الأجنبية تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمر والتي تنجم عن عدة عوامل، تسعى جاهدة لإدارتها.

أولا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقا من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص في المدخرات المحلية وضعف الاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلا أن هناك مخاطر ومعوقات لهذا النوع من الاستثمار وبالأخص في الدول العربية، الأمر

[1] زيدان محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص-ص: 120_ 121.

الذي يقلص من حجم هذا النوع من الاستثمار، كما أن هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في:

1. **المخاطر السياسية:** تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع والإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تحد من نشاطه، تمنعه مؤقتا، بصفة نهائية أو النزع التعسفي لملكيته (التأميم) وهو اشد هذه الأخطار .

وتختلف هذه المخاطر من بلد إلى أخر وهي ثلاثة أنواع :

- مخاطر تؤثر على الأرواح والممتلكات.
- مخاطر تؤثر على التشغيل.
- وأخرى تؤثر على العمليات المالية كتحويل الأرصدة.

وعادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المخاطر نتيجة تغير النظام الحاكم وما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنظام الجديد، والمخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار مثل : حوادث الشغب، حوادث العنف والإرهاب، كذلك قد تدفع الشركة الدولية ثمن سوء العلاقات بين دولتها وبين الدولة المضيفة[1].

2. **الأخطار المرتبطة بملكية الاستثمار** :وتكون عندما :[2]

- ❖ يصعب على المؤمن أن ينفذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار.
- ❖ تحطم شركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.
- ❖ عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

[1] عبد الكريم بعداش : مرجع سبق ذكره، ص:122.

[2] عبد المجيد قدي ،وصاف سعيدي :اليات ضمان الاستثمارات الاجنبية ،ورقة مقدمة في اطار المؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية _حالة الجزائر_، جامعة سكيكدة ،9_10 ديسمبر، ص_ص:4-5.

3. **مخاطر عدم الدفع أو عدم التحويل** :عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الاستثمار أو استبدال الاستثمار، في هذه الحالة يجب أن تكون أساسها سياسة، طبيعية، وتكون مدة الضمانات بصفة عامة طويلة و تختلف من مؤمن إلى أخر[1].

4. **خطر سعر الصرف** : ويسمى أيضا بخطر الترجمة وهو الخطر الذي تتعرض له الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة التحركات غير الملائمة في معدلات تبادل العملات الأجنبية (أسعار الصرف)، وذلك عندما يكون لديها أصول وعليها التزامات ذات آجال متوسطة و طويلة مقومة بعملات الدول المضيفة لاستثمار تلك الشركات.

فخطر سعر الصرف يتحقق عند " انخفاض قيمة العملة في الدول الأجنبية "، إما نتيجة لقرار الحكومة أو نتيجة للتضخم أو لغيره من العوامل ; ويلحق هذا الإنخفاض خسائر بالمستثمر الأجنبي لأن هذا الأخير ينفق أموالا حالا وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع أمواله وعوائدها مستقبلا وفق سعر صرف مستقبلي مجهول القيمة.[2]

ثانيا : آلية إدارتها :والمتمثلة في:[3]

1) **التجنب** :إن تجنب مصدر الخطر في المقام الأول يلغي ظهور الخطر، وهذا بالطبع ليس البديل المتاح، وبالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فان المستثمر ربما يختار أن ينهي أعماله هناك، ويقصد بالتجنب غربلة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، واستبعادها من نطاق إستراتجيتها الاستثمارية.

---

[1] ناصري نفيسة :مرجع سبق ذكره ،ص:170.

[2] عبد الكريم بعداش:مرجع سبق ذكره ،ص:124.

[3] بن داودية وهيبة : واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995_2004) حالة الجزائر ،مصر ،المغرب ،تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،حسيبة بن بوعلي ،شلف ، 2005،ص_ص:39_40.

2) **التفاوض:** يقصد به قيام المستثمر (أو الشركة) بالتفاوض مع الشركاء الأخريين، حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية او اجتماعية، حيث يتم أولا تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار.

3) **الاحتياط للمخاطر:** قد يلجا بعض المتعرضين للخطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية ويستخدم هذا الأسلوب في المعاملات الداخلية.

4) **الانفصال:** تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات او تقسيمها لتقليل حجم الخسارة المحتملة.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1-الاستثمار المشترك: يشترك فيه طرفان أو أكثر في دولتين بصفة دائمة، يعد هذا الشكل أكثر شيوعا للتدفق الأجنبي، لأسباب سياسية واجتماعية، يحصل هذا النوع من الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، وذلك لإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال. [1]

2-الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، بدءا بإقامة المشروع ذاته إلى تسييره وإدارته.[2]

وتمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يتمثل في قيام شركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج، التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي. [3]

كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.

---

[1] دينا أحمد عمر: أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة بدون عدد، تنمية الرافدين، 2007، ص:135.

[2] عبد الكريم كاكي: مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[3] محمد يعقوبي: توفيق تمار، آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة "حالة الدول العربية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة، ص:2.

خلاصة :

من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ثم تراجع مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وتستحوذ الدول المتقدمة على اكبر حصة من هذا الاستثمار سواء كمصدر او مضيف، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهم في التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى اجتذابه مما ألزم الدول المضيفة مراجعة وهيكلة نظمها وقوانينها الداخلية وتقديم العديد من الضمانات، التحفيزات واستخدامه على أحسن وجه باعتباره مرتبط بالدخل القومي.

الفصل الثاني:

ماهية التنمية المستدامة

تمهيد:

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو والتنمية وبلوغ تصور للتنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة والحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في تجسيد مرتكزات التنمية على أرض الواقع، مما قد يعطيها المرونة اللازمة في التعامل مع المتطلبات الجديدة والتي تشكل مركز اهتمام في الأسواق الحالية.

لذا سنحاول من خلال ذلك إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة، حيث سوف نتطرق من خلاله إلى المحطات التاريخية، أبعادها ومؤشراتها؛ أما المبحث الثاني سنتطرق إلى أهداف، متطلبات ومقومات التنمية المستدامة.

المبحث الأول :مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتمام جديد، فالدافع وراء المخاوف الحالية اتجاه البيئة يرجع إلى سنوات عديدة مضت هي الآن تصيغ الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة، لقد كان للاستثمار الواسع الذي أحاط بهذا المفهوم دورا هاما في جعله شعارا براقا دفع كل حكومات العالم تقريبا إلى التهافت على تبنيه كشعار لأجندة سياسية حتى ولو كانت هذه الأخيرة ذات توجهات أو التزامات مختلفة جدا تجاه مفهوم الاستدامة الحقيقي.

وبالرغم من الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

تعتبر التنمية مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وأخلاقية، ليست مجرد زيادة في الدخل الفردي، فزيادة الدخل يجب أن تتضمن تحسن المستوى الصحي، التعليمي، الثقافي أو غيرها من الأمور الأخرى، لكن كل هذه العوامل تعتبر خيوط في نسيج التنمية لذا كان التوجه إلى خيار التنمية المستدامة (Sustainable، Developement).

أولا: تعريف التنمية المستدامة.

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول، الهيئات، المؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت محاوره في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية، لقد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ سنة

1987 إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها أنه مادامت التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات[1]، وفيما يلي بعضا من هذه التعاريف:

عرفت "**لجنة برونتلاند**"* التنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها".

واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستدامة في ريودي جانيرو البرازيلية على أنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي في الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".[2]

يعني أن مفهوم الاستدامة هو التواصل والاستمرارية، حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لا يكتب له الاستدامة لتستفيد منه الأجيال القادمة[3]، ويتضح هذا المفهوم أكثر في وثيقة تقرير الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة الصادرة سنة 1980 حيث ركز على العلاقة بين الطبيعة والتنمية، غير أن هذا المفهوم نجد أصوله في تقرير "حدود النمو" والذي يناقش فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي، محدثا بذلك نقاشات حادة بين المناضلين البيئيين وأنصار النمو.

---

[1] العايب عبد الرحمن: التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 11.

* لجنة بروتلاند: في عام 1983، قام الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريزي دي كويلار بدعوة بونتلاند لتأسيس اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) ورئاستها، وهي اللجنة التي يشار إليها على نطاق واسع باسم لجنة برونتلاند، لتطوير المفهوم السياسي الواسع المتعلق بالتنمية المستدامة في نطاق جلسات استماع علنية واسعة والتي تميزت بالشمولية.

[2] ماجدة أبو زنط، عثمان محمد غنيم: التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص: 23.

[3] إبراهيم عبد الجليل :البيئة والتنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2002، ص: 11.

ويعرفها **أسامة الخولي** بأنها:"عملية التغير التي يتناغم فيها استغلال الموارد، توجهات الاستثمار، مناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته".[1]

كما يعرفها **عبد الله الصعيدي** على أنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار، الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، التي يمكن أن تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، الذي يحقق الإطار الاجتماعي البيئي الذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي واستخدام الأساليب العلمية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت. [2]

المطلب الثاني: المحطات التاريخية لنشأة مفهوم التنمية المستدامة.

لقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على صعيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعتبر مهمة أصعب نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المسيء للبيئة.

ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهدا ذو أهمية كبيرة، في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة والشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة. [3]

---

[1] محي الدين حمداني: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص :74.

[2] عبد الله الصعيدي: النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 25.

[3] شعور حبيبة مرداوي: مرجع سابق الذكر، ص: 108.

1-مؤتمر ستوكهولم: (1972)

انعقدا المؤتمر بقرار رقم 2398 من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ المؤرخ1968/12/03، بعاصمة السويد من (5 إلى 16) جوان عام 1972، وصدر عنه ما يسمى بإعلان ستوكهولم.[1]

ويتكون هذا الإعلان من ستة وعشرون (26) مبدأ، وبرنامج من مائة وتسعة (109) مادة أكد فيها على دور كل دولة بتوفير بيئة نظيفة، صدرت عنه أيضا وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول بصدد إدارة القضايا البيئية والمسؤولية عن أي استنزاف أو إهدار في الموارد، وتضمن هذا الإعلان توصيات تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للتعاون إلى اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة مشكلات البيئة.[2]

تأتي أهمية مؤتمر ستوكهولم في كونه جعل قضايا التنمية والبيئة من المواثيق الدولية لا سيما الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة (1980) وإعلان تيروبي (1982)، والميثاق العالمي للطبيعة (1982)، بحيث أصبحت التنمية المستدامة من موضوعات القانون الدولي للبيئة، هذا الأخير الذي كان بمثابة أحد المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي من أجل إرساء أسس وقواعد نظام اقتصادي دولي جديد.[3]

2-القمة العالمية ريوديجانيرو (1992).

انعقدت هذه القمة في الفترة الممتدة بين (03-14) جوان 1992، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/44 المؤرخ في 1989/12/22، وعرف باسم قمة الأرض، وقد تبنى المؤتمر وثيقتين دولتين بالإجماع هما:إعلان ريوديجانيرو بشأن البيئة، التنمية وجدول أعمال القرن 21 الواحد والعشرون كخطة عمل للنهوض بالتنمية المستدامة، وكان

[1] بوشذوب محمد فايز: التنمية المستدامة في ضوء القانون الدول للبيئة، رسالة ماجستير في القانون والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص: 16.

[2] محمد علاء عبد المنعم: مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر 2004، ص: 255.

[3] بوشذوب محمد فايز: مرجع سبق ذكره، ص: 20.

من نتائجه اتفاقيتين دولتين هما الحفاظ على التنوع البيولوجي، واتفاقية تغير المناخ وبيان مبادئ غير ملزم للإدارة المستدامة للغابات، كما أوصى بالتفاوض على اتفاقية مكافحة التصحر بحلول سنة 1994، لقد كانت رسالته الموجهة إلى العالم هي (بدون إدارة بيئية سليمة ستنهار التنمية، وبدون التنمية المتسارعة في البلدان الفقيرة ستفشل السياسات البيئية).[1]

أما الهدف العام فقد عبر عنه الأمين للمؤتمر السيد "**موريس شرونح**" بقوله "وضع الأساس للمشاركة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، من منطلق الاهتمامات والمصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب، فنحن بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للاستمرار، منصف بين البيئة والتنمية"

جاء هذا المؤتمر في وقت الأحادية القطبية، وتزايد مناطق التوتر في العالم (حرب الخليج)، انهيار كثير من اقتصاديات دول المعسكر الشرقي مع بروز ظاهرة العولمة وأطروحاتها وكذا تصاعد الاهتمامات العالمية بقضايا الفقر، بناء المؤسسات في الدول النامية نشر التعليم والرعاية الصحية.

وفي هذا السياق يعكس إعلان ريوديجانيرو الانشغالات الأساسية للبلدان النامية، المتمثلة في التأكيد على أولوية المتطلبات الإنمائية على المقتضيات الايكولوجية، وكذلك على الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية وهي مسؤلة عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا بيئية لدول أخرى أو مناطق يتجاوز حدود ولايتها الوطنية.

يلاحظ أن مؤتمر ريو ركز على القضايا الحساسة التي سطرها مؤتمر ستوكهولم ولجنة برونتلاند بدءا بقضية البيئة وأولوية السياسات البيئية إلى القضايا الإنسانية (الفقر،

[1] اسماعيل سراج الدين: حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993، ص: 06.

الصحة...) إلى الاستراتيجيات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة كونها آليات مهمة لتعزيز فعاليات السياسة الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والربط بينها. [1]

3-قمة الأرض (جوهانسبورغ) 2002:

اجتمع فيها قادة العالم ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر، حيث حضر القمة ما يزيد عن 20ألف مشارك.

أكدت هذه القمة على وجوب تحسين واستكمال استراتيجيات التنمية المستدامة بحلول عام 2005، تتركز أولويات التنمية المستدامة في المسائل التالية (الطاقة، المياه، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة)، ظهر في هذا المؤتمر أن هناك تراجع واضح في مواقف الاطراف بفعل ضغوط قوى داخلية وتبين أنه يجب مراجعة النظام الدولي القائم ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية لأنهما لا يسمحان بإيلاء اهتمام كاف لقضايا الفقر ووضع الأطر المؤسسة المناسبة لمواجهتها على الرغم من وضوح العلاقات بين البيئة، التنمية والأمن. [2]

ويعود سبب اختيار الموضوعات السابقة لارتباطها بالفكرة الأفريقية التي احتلت اهتماما كبيرا في المحادثات التحضيرية الرابعة في بالي باندونيسيا، كما تناولت المفاوضات عدد كبيرا من القضايا الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كان في مقدمتها الفقر، العولمة، تمويل التنمية والتجارة.

لقد اختلفت أولويات القضايا المطروحة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي حين أن هذه الأخيرة ركزت على موضوعات الزراعة، التجارة، المساعدات المالية والحد من

---

[1] قادري محمد الطاهر: آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007، ص: 59.

[2] محمد علاء عبد المنعم: مرجع سبق ذكره، ص :259.

الفقر وكذا التزامات حكومات الدولة المتقدمة إزاء قضايا التنمية المستدامة، في حين كانت الدول المتقدمة لها أولويات أخرى في مقدمتها ربط المساعدات الدولية بكل من الحكم الراشد وحرية التجارة، بالإضافة إلى انتهاج السياسات الليبرالية الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص، يمكن القول أن مجمل نتائج المؤتمر هي إعادة توكيد لما ورد في إعلان الألفية والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وكذا إعلان مونتيري الخاص بتمويل التنمية.

وتعد الشراكة الجديدة هي البعد الأكثر إيجابية في سبيل دعم التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

مما سبق يتضح أن للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة، مترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، تشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، كما يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة.

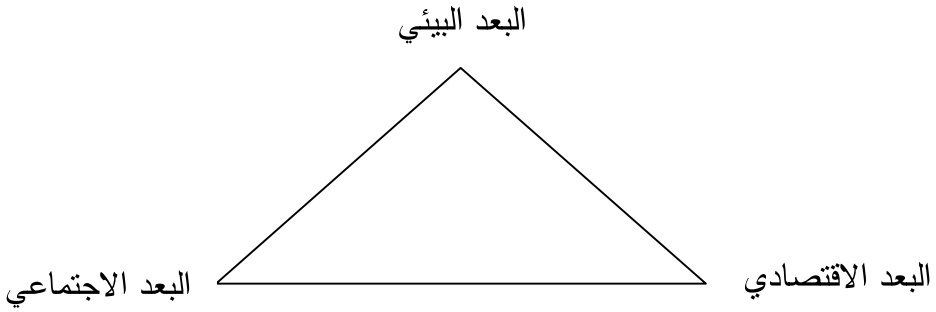

المصدر: زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، العدد السابع جوان 2010، ص: 197.

1-البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤات بغرض الاحتياط والوقاية، يتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها: [1]

- التنوع البيولوجي
- القدرة على التكيف.
- الإنتاجية البيولوجية.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهر ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

2-البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، النقل، الملبس، الصحة والتعليم. [2]

3-البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ،مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشفافية، استدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.[3]

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة.

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان يقتصر دورها على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، في مطلع التسعينات استكملت عن

[1] محمد علاء عبد المنعم : مرجع نفسه ،ص_ص: 197، 198.

[2] مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 26، جوان 2010، ص:135.

[3] عثمان غنيم ,وماجد زنط: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 39، 40.

طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي وضعت عدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة للجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية.[1]

1-مؤشرات اقتصادية: وتتضمن ما يلي:

أ- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

ب- **نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي:** ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي

ج-**رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:** يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، يرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

د- **صافي المساعدة الائتمانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية هو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

[1] هويدي عبد الجليل: العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09/ديسمبر 2014، ص-ص :219-221.

الجدول رقم(01): مؤشرات الاقتصادية.

المؤشرات الاقتصادية	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة
حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	كثافة استخدام الطاقة
الميزان التجاري للسلع والخدمات	توليد النفايات الصلبة
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	توليد النفايات المشعة
نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من المسافة المقطوعة حسب وسيلة النقل
كثافة استخدام المواد	تدوير النفايات وإعادة استخدامها
نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة	

المصدر: هادي أحمد الفراجي: التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص: 188.

2-مؤشرات إجتماعية: وتشمل المؤشرات الاجتماعية ما يلي: [1]

أ- **المساواة الإجتماعية:** تعتبر المساواة أحد القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة المشاركة العامة، والحصول على فرص الحياة، ترتبط المساواة بدرجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد، إتاحة الفرص واتخاذ القرارات، كما تتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحة، التعليم والعدالة.

[1] باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة لأولى, الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص:211.

ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، التنوع الاجتماعي، التمكين للأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، عدالة الفرص ما بين الأجيال.

ب-**الصحة:** هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة، غذاء صحي ورعاية صحية من أهم مبادئ التنمية المستدامة، على العكس فإن الفقر، تلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة، كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل في تحقيق التنمية المستدامة.

ت-**التعليم:** يعتبر التعليم، عملية مستمرة طوال العمر مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة تم التركيز عليه، حيث أنه أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة وهناك ارتباط إيجابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.

ث-**السكن:** أن توفر المسكن والملجأ المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وكونه من الأساسيات في العالم المتقدم فإن كثير من الفئات الاجتماعية المحرومة في عدد من الدول لا تجد مأوى لها، إن شروط الحياة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي، نسبة نمو السكان ،الفقر، البطالة وكذا سوء التخطيط العمراني والحضري، تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية، نسبة المتشردين، أولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة لا يجدون مأوى ملائما لحقوقهم الإنسانية بالعيش في مسكن آمن، مريح ومستقل.

ج-**الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة، الديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة لكنها في نفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان.

ح- **السكان:** تعيش المجتمعات الإنسانية في إطار منظومات رئيسية وهي المحيط الحيوي، المحيط الاجتماعي وبالتالي فهي تؤثر في المحيط العام وتتأثر به فهناك علاقة عكسية واضحة لا جدال فيها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة، من المعروف أيضا أن النمو السكاني المرتفع المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى قلة الدخل، زيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. [1]

الجدول رقم(02): المؤشرات الاجتماعية.

المؤشرات الاجتماعية	
النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر	التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية
مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول	معدل انتشار وسائل الحمل
النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي	الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الإبتدائية
نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور	مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية
معدل الوقاية للأطفال دون سن الخامسة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين
العمر المتوقع عند الولادة	المساحة الأرضية للشخص الواحد

[1] باتر محمد علي وردم: مرجع سبق ذكره،ص:212.

النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة	عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان
معدل البطالة	معدل النمو السكاني
سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية	

المصدر: هادي أحمد الفراجي: التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص: 189.

-المؤشرات البيئية: وتتمثل في:

أ- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته منها تغير المناخ، استنفاذ طبقة الأزون ونوعية الهواء، ترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر بصحة الإنسان ،استقرار وتوازن النظام البيئي كما أن بعض تأثيرات غير قابلة الانعكاس والتراجع.

ب- **الأراضي:** وهذه قضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فهي لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة بها بما فيها المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، بالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها.

ج- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أن من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها كونها الأقل استكشافا من قبل العلماء مما يزيد من أهمية الأنظمة وأن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي

تعيش فيها، خاصة أن التظاهر البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية، تواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الناشئ عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل.

د- **المياه العذبة:** لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، بل من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، إذ نجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه في وضع اقتصادي واجتماعي صعب.

وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية كما أن ادارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

ه- **التنوع الحيوي:** قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات، النباتات البرية وإنشاء المحميات ويصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي، لكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب بل أساسية لتأمين التنمية المستدامة، حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق مابين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة هذه الأخيرة ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية، الوراثية ،الأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الجوي، الاستخدام المستدام لعناصره وكذا الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطا لاستدامة التنمية.[1]

[1] باتر محمد علي وردم: مرجع سبق ذكره، ص :217.

جدول رقم (03): المؤشرات البيئية.

المؤشرات البيئية	
انبعاثات غازات الدفيئة	درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية
استهلاك المواد المستنفذة للأوزون	النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية
درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية	الحصيلة السنوية للصيد حسب الأنواع الرئيسية للسمك
مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة	السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة
مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي	الطلب البيولوجي الكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية
استعمال مبيدات الآفات الزراعية	انتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء
استعمال الأسمدة	كثافة حصد الأخشاب

المصدر: هادي أحمد الفراجي: التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص: 189.

4-المؤشرات المؤسسية: وهي تتمثل في: [1]

أ- **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة:** يعد أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

ب- **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة:** يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية مستقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين المتماشية أو الرقمية.

ج- **الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة:** إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

ح- **مستخدمو الأنترنت لكل 100 نسمة:** يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات

جدول رقم (04): المؤشرات المؤسسية

المؤشرات المؤسسية	
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	تنفيذ الاتفاقية الدولية المصدق عليها
عدد مشتركي الأنترنت لكل 100 نسمة من السكان	عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة من السكان
الخسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية	عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان

المصدر: هادي أحمد الفراجي: التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص: 190.

[1] هويدي عبد الجليل: مرجع سبق ذكره، ص: 222.

المبحث الثاني : أهداف، متطلبات، مقومات التنمية المستدامة

الملاحظ من التعاريف المختلفة التي ميزت التنمية المستدامة هو أن هذه الأخيرة تتضمن متطلبات تتداخل فيما بينها، لتحقيق جملة من الأهداف بواسطة مقومات محكمة.

المطلب الاول :أهداف التنمية المستدامة

تتمثل أهداف التنمية فيما يلي:

1. **الأهداف الإيكولوجية:** تتمثل في:
   - ✓ وحدة النظام الإيكولوجي
   - ✓ حماية القدرة الكامنة
   - ✓ حماية التنوع البيولوجي
2. **الأهداف الاقتصادية** :وهي كالتالي:
   - ✓ المحافظة على زيادة معدل النمو
   - ✓ العمل على تحقيق المساواة
   - ✓ تحسين الكفاءة
3. **الأهداف الاجتماعية:** وهي :
   - ✓ التمكين والمشاركة
   - ✓ المحافظة على الهوية الثقافية
   - ✓ التطوير المؤسساتي

والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل(03): أهداف التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة

الأهداف الايكولوجية	الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية
1- وحدة النظام الايكولوجي	1- المحافظة على زيادة معدل النمو	1- التمكين والمشاركة
2- حماية القدرة الكامنة	2- العمل على تحقيق المساواة	2- المحافظة على الهوية الثقافية
3- حماية التنوع البيولوجي	3- تحسين الكفاءة	3- التطوير المؤسساتي

المصدر: محي الدين حمداني: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009، ص: 76.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة متطلبات عديدة يمكن عرض أهمها كمايلي: [1]

- ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب .
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة، تلوث الماء والهواء، فهذه المشروعات تقضي على التنمية بقضائها على أهم عناصرها.
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية 78% من إنتاجها من الحبوب موجه كغذاء للحيوانات وهو ما يعني أن كميات

[1] شلابي عمار، طيار أحسن: إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، 21-22 أكتوبر 2008، ص: 88.

هائلة من البروتين النباتي تستخدم في إنتاج رطل واحد من البروتين الحيواني هذا ما يعتبر تبديدا للموارد.

- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

المطلب الثالث : مقومات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مقومات والتي تتمثل فيما يلي :[1]

ـ الانسان : يعتبر الانسان هو محور التنمية المستدامة ولهذا ينبغي على استراتيجية التنمية المستدامة ان تتعامل مع زيادة السكان التي من المتوقع ان تصل الى حوالي 8 مليار في سنة 2025 كما يجب ان تضع التنمية ضمن أولوياتها محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية والسعي لنوعية حياة جديدة تتضمن الحاجات الأساسية كالغذاء، المرافق الصحية، التعليم،إعادة تشجير الغابات وتوفير فرص العمل .

ولابد أن يكون هدف التنمية المستدامة وضع برامج سكانية تزداد فيه نسبة صغار السن ومعرفة القدرات الكاملة للموارد المتاحة من اجل معرفة كيفية استغلالها مع الاهتمام بموارد الارض والعومل البيئية.

ويرى خبراء في التنمية المستدامة انه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة مطلقة او نقمة مطلقة، فالتحليل الموضوعي هو أن الزيادة في عدد السكان يختلف من بلد الى اخر حسب الظروف واحتياجات كل بلد، طموحاته وموارده المتاحة،

[1]. فريجه حسين : التنمية المستدامة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية , مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة, جامعة المسيلة ,ص: 121 .

فهناك دول لديها الموارد الكافية لاستيعاب الزيادة في عدد السكان وهناك دول قد تؤدي الزيادة السكانية فيها الى اثار سلبية لقلة مواردها.

_الطبيعة : وهي المحيط الحيوي للإنسان، خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة.

فالموارد المتجددة تشمل : الغابات، المراعي، مصائد الأسماك والمزارع، هذه الموارد كلها متاحة لاستهلاك الانسان متجددة بشرط المحافظة على النظام البيئي.

أما الموارد غير المتجددة وهي مختزنة في باطن الارض تكونت وتجمعت عبر الزمن وما يستهلك منها لا يعوض ولا يتجدد مثل البترول، الفحم، الغاز الطبيعي والمعادن .

وترشيد هذه الموارد يتضمن عدم استنزافها وتجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، ترشيد التنمية المستدامة تكون بالمحافظة على الموارد الطبيعية وإدخال المعرفة العلمية المتطورة .

_ التكنولوجيا : اصبحت التطورات التكنولوجية لصيقة بحياة الناس، كما أن الكثير من المشاكل التكنولوجية ليس لها حل فقد تبدو الوسائل التكنولوجية في البداية كثيرة النفع ليس فيها ضرر، غير انه مع تطور هذه التكنولوجيا والمصارف العلمية تبين ان لها أضرار خطيرة باعتبار أنها أصبحت تلحق أضرار بالبيئة وتضر بطبقة الأزون .

كما ساد فكرة لفترة من الزمن الحديث ان التكنولوجيا هي بمثابة حل للمشاكل وتساعد سعادة الانسان غير ان التجربة اظهرت ان المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الانسان، الطبيعة والتكنولوجيا.

وان الحل الشامل يعتمد على إيجاد قنوات تتصل بعناصر مثل الإنسان، البيئة والتكنولوجيا لتحقيق التوازن في تفاعلاتها وان هذا التوازن يتحقق عن طريق إيجاد منظومة قانونية، تسهر على تطبيقها عن طريق إجراءات صارمة.

خلاصة

يكمن هدف التنمية المستدامة في تحقيق نمو اقتصادي بالإضافة إلى الاهتمام بالتوزيع العادل لثمار النمو، مع المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا هاما في عملية التنمية باعتباره أداة وهدف التنمية، كما تعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الابعاد والتي تتطلب تغيرات هيكلية وعميقة في الاقتصاد الوطني ،ترتكز محدداتها على القوة الاساسية لكل من الموارد البشرية، الطبيعية، التكنولوجيا والرأسمالي .

ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من إدخال البعد البيئي في الخطط، السياسات وكذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية، أيضا الاعتماد على أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية مع مراعاة العدالة الاجتماعية، القضاء على الفقر وتطوير أساليب الإنتاج.

الفصل الثالث:

دراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر .

تمهيد:

بعد الاستقلال كان وضع الاقتصاد الجزائري متأزم حيث عرفت الجزائر أزمات حادة كان على الجزائر إقامة دولة مثلما نص على ذلك بيان أول نوفمبر 1954 الاستقلال الوطني من أجل إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية فكان على السلطات العمومية الجزائرية إتباع سياسة تنموية رشيدة وخوض برنامج الإصلاح الاقتصادي لتفادي العوائق والحصول على أفضل مستويات ممكنة من الاستثمار .

وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مناخ الاستثمار في الجزائر، كذلك معرفة التنمية المستدامة في الجزائر وكيف يؤثر كل متغير على الآخر .

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب مليارات ممكنة ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة وما يخص سن القوانين، التشريعات، إزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية .

المطلب الأول: المؤهلات الطبيعية والمناخ الاقتصادي

لكي يكون هناك مناخ ملائم للاستثمار يجب أن تكون هناك مؤهلات طبيعية ومناخ اقتصادي جيد.

أولا: المؤهلات الطبيعية [1]

بحكم موقع الجزائر الإستراتيجي فإنها تدخل ضمن مجال قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظريا، حيث أنها تتميز باتساع الرقعة الجغرافية ولها شريط ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى التنوع في الأقاليم المناخية، من المناخ الصحراوي إلى القاري و مناخ بحر الأبيض المتوسط .

إن التنوع الذي تزخر به الجزائر جغرافيا أثر إيجابيا على توفر موارد طبيعية متعددة، ففي الصحراء هناك بترول، غاز طبيعي، الفحم وفي الشمال هناك الحديد، النحاس وأيضا تنوع المحاصيل الزراعية خاصة التمور في الصحراء، كما تغطي الغابات أربع ملايين هكتار، فيما يخص الأراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المناطق الشمالية والداخلية.

أما الموارد المائية فتتلقى الجزائر كمية من الأمطار بمعدل 100 مليار م^3 (متر مكعب) في السنة يتبخر منها حوالي 85 % أي ما يعادل 85 مليار م^3(متر مكعب) من الأمطار يعود إلى طبقات الجو ويستحيل إعادتها، أما 15% المتبقية وهي 15 مليار م^3(متر

[1] أحمد هني : إقتصاد الجزائر المستقلة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ,1991, ص: 9.

مكعب) فتنقسم بين المياه الجارية السطحية والتي تقدر ب4،12 مليار م^3(متر مكعب) في السنة، وبين المياه التي تتسرب إلى قعر الأرض والتي تقدر ب6،2 مليار م^3 (متر مكعب) في السنة.

الجدول رقم (05) : الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م^3).

المناطق / الموارد	الأحواض الساحلية	السهول العليا	الجنوب	المجموع
الموارد السطحية	1،11	7،0	6،0	4،12
الموارد الجوفية	_	8،1	7،1	5،3
المجموع	1،11	5،2	3،2	9،15

المصدر: زبيري رابح : إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير ، مجلة الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 07، 2002 ، ص:16.

تملك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي إضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديما وحديثا، إضافة إلى وجود مناطق لم يتم استغلالها، وهذا ما يؤهلها لان تكون مناطق خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا : المناخ الاقتصادي[1]

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تتميز بنفس الخصائص الاقتصادية، لذلك فإن التعامل مع الاقتصاد الجزائري يستوجب التعرف على طبيعته ومميزاته، إضافة إلى الطموحات التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها .

يقوم الاقتصاد الجزائري باستنزاف للثروة البترولية والغازية لا تراعى فيها محدودية الاحتياطات، إن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية وانعكاسات سياستها في تنامي آليات الاعتماد على الريع الداخلي وآثاره السلبية؛ إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم ب35% من الناتج الداخلي الإجمالي وتشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة، حوالي 5.98% من إجمالي الصادرات، ولا يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحوال مليار دولار.

المطلب الثاني : المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي :

أولا : الاستقرار السياسي [2]

لعدم وجود الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات إلى هذا البلد .

[1] يحياوي سمير: العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية)_حالة الجزائر_ رسالة ماجستير , جامعة الجزائر , 2004,ص:144.

[2] علي همال , فاطمة حفيظ : آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الأورومتوسطية , مجلة الإقتصاد والمناجمنت , الجزائر , العدد4, مارس , 2005 ,ص : 387.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت بزيادة علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا ان هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأمنية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

ثانيا : عدم وجود سوق منافسة[1]

إن من الأسباب التي جعلت الجزائر لاستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص إقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى إقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعتبر متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني .

إضافة إلى النقاط السابقة فإن المستثمر لا يمكن أن يتحدى إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الإقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالإستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الإستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل التحدي في عملية الإستثمار.

[1] بعلوج بولعيد : معوقات الإستثمار في الجزائر , مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا , العدد 4, ص_ص: 79_81.

ثالثا : عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على إستقرار المستثمرين حيث أن الإشكال أساسا يكمن في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار إستغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار على مستوى الشباك)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة. كما كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل والمشاكل التي تعترضه ما يلي:[1]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

المطلب الثالث: المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هي الفساد الإداري، عدم توفر الشفافية في المصالح الإدارية وعوائق قانونية ويمكن تلخيصها كما يلي :[2]

أولا : الفساد الإداري

إن الفساد الإداري هو سوء إستخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بإبتزاز المتعاملين، الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة

[1] علي همال , فاطمة حفيظ : مرجع نفسه ,ص:385 .
[2] بعلوج بولعيد: مرجع سبق ذكره , ص: 82 .

فساد عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا .

ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية

إن من بين القطاعات التي تشجع على إنتقال الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالة في إستقبال المستثمرين الأجانب، هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة إستطلاعية لمعرفة الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لدولة نامية، الملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي، أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتو في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات غير لائقة لبعض الجمركيين.

ثالثا : عوائق قانونية

عدم وضوح النصوص القانونية، التشريعية الخاصة للإستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي نفصل في مضمونها، كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الإستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات الأخرى التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وفي بعض القطاعات الصناعية.

المبحث الثاني: مؤشرات، الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها .

يقاس نجاح المشروع التنموي أو السياسة الإقتصادية بمدى التأثيرات الإيجابية التي يتركها على المجتمع .

المطلب الأول :مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

نجد أن المزايا النسبية لنجاح سياسة تنموية للجزائر دائما تقع في دائرة الوسط، فمن جهة نجد أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بالكلية على قطاع المحروقات، ومعلوم أن هذا القطاع قد صنع من الأموال ما إنتعشت به عملية التنمية في الجزائر إلا أن التحدي يبقى قائما.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي pib

بلغت قيمة الناتج المحلي للفرد الجزائري سنة 2012 حوالي 2،5129 دولار حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي خارج المحروقات خلال الفترة 2002 إلى 2012 من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (06) : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (%) خلال الفترة 2002 _2012.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Pib	6،5	2،7	3،4	9،5	7،1	4،3	4،2	6،1	6،3	8،2	3،3
Pibخارج المحروقات	5،6	6،6	5	6	4،5	7	7،6	6،9	3،6	1،6	1،7

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير دول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو ،الدورة العامة العادية السادسة والعشرون ، جويلية 2005 ص:73.

تبين تغيرات نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي ذلك النمو المتوسط والمتواصل خاصة في السنوات الأخيرة، الذي يعود بالدرجة الأولى للمساهمة المعتبرة للريع البترولي أين عرفت أسعار الطاقة إرتفاعا ملحوظا، بالمقابل سجل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات هو الآخر نموا متواترا بسبب سياسات الدعم التي إنتهجتها الدولة خاصة في

القطاع الفلاحي، حيث ساهم هذا الأخير بنسبة 7.2% في pib لسنة 2012 م في حين سجلت قطاعات أخرى كالبناء، الصناعة، الخدمات وغيرها نموا محتشما لم يتجاوز 8% في أحسن الأحوال .

ثانيا : معدل البطالة

تعتبر مواجهة أزمة البطالة من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل، فهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات إجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع.

يوضح الجدول الموالي تغير نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 :

الجدول رقم (07): تطور نسب البطالة (%) في الجزائر

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة البطالة	7،17	3،15	3،12	8،13	3،11	2،10	10	10	11	8،9

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مرجع نفس، ص :84.

يتضح من خلال الجدول ذلك الإنخفاض التدريجي لنسب البطالة في الجزائر، والذي سببه السياسة التشغيلية التي تتبعها للقضاء على البطالة، حيث سجلت نسبة البطالة في سنة 2014 حوالي 7،17 إلى أن بلغت مستوى 8،9% بنسبة 2013 وذلك لما قطعته الجزائر من أشواط معتبرة في القضاء على البطالة.

ثالثا : التعليم

تأخذ مسألة التعليم في شتى الدراسات (الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية) للنهوض بالمجتمعات، بغض النظر عن التفاصيل التي قامت بها الدراسات حول علاقة التعليم بالتنمية، الصحة، الفقر وغير ذلك، فإنها تخلص كلها في النهاية على نتيجة واحدة مؤداها أن التعليم سيساهم بشكل فعال ودوري في تقليص حظوظ التهميش، الإقصاء والحرمان .

إن الجزائر وفي أولى محاولاتها التنموية طرحت مجانية التعليم أو الحق في التعليم هدفها رئيسيا بإعتبارها مطلبا شرعيا للمجتمع، أقرت السياسة التعليمية إجبارية التمدرس لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 6-14 سنة، دون التمييز بين الجنسين.

الجدول رقم (08): معلومات عن مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

البلد	جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
الجزائر	- محاربة الفقر . - تغيير أنماط الإستهلاك . - مستوطنات بشرية. - التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية . - محاربة إزالة الغابات . - محاربة التصحر والجفاف . - الإستغلال المستدام للجبال . - دعم التنمية الزراعية	- إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية إتخاذ القرار . - حماية الجو . - الحفاظ على التنوع البيولوجي . - الموارد المائية . - المواد الكيمياوية السامة . - الموارد والآليات المالية . - التكنولوجيا ،التعاون وبناء	- التعاون والتجارة الدوليان . - الحفاظ على التنوع البيولوجي . - المزارعون . - الترتيبات المؤسسية الدولية.

	والريفية المستدامة . - المحيطات ، البحار ، المناطق الساحلية . - نفايات خطرة .	القدرات . - العلم في خدمة التنمية . - التعاون الدولي من أجل بناء القدرات .	

المطلب الثاني : أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر .

تهدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للإستجابة إلى التطلعات المشروعة للسكان الجزائريين في رفع مستوى المعيشة والشغل، يعد الحفاظ على الموارد والإستعمال العقلاني لها محور لاغنى عنه لهذه الإستراتيجية.

1. **تحسين الصحة ونوعية المعيشة :** له علاقة قوية بإنتشار النفايات وتلوث الهواء، يتأثر بتلك النتائج أكثر أولئك الذين لا يستطيعون معالجة آثارها.[1]

وتمر الإستراتيجية عبر مجموعة من البنود الواجب تحقيقها والمتمثلة:

- ❖ تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير.
- ❖ خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيميائي.
- ❖ تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى.
- ❖ تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة .
- ❖ تحسين الخدمة العمومية في مجال الصرف الصحي والتطهير .
- ❖ محاربة التلوث .

[1] محي الدين حمداني: مرجع سبق ذكره ، ص_ص: 295_297 .

2. **تحسين إنتاجية رأس المال وحمايته** : هدفها السعي إلى تدارك تدهور الأراضي، الغابات، المراعي، النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح على الحفاظ على نوعية الأراضي.
3. **خفض الخسائر الإقتصادية وتحسين القدرة التنافسية:** الذي يهدف من خلاله إلى إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالإقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من شأنها أن تكون ذات طبيعة إقتصادية أساسا، تساهم في خفض معدلات الفقر.
4. **حماية البيئة الشاملة:** حيث تهدف الإستراتيجية إلى مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة والشروع في تنفيذ أعمال قوية مستمرة في مجال نوعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني، الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية أو شاملة من جهة أخرى .

وبذلك فالإستراتيجية الوطنية تهدف إلى ضرورة العودة إلى التنمية، خفض نسبة الفقر، الحفاظ على توازن النظم البيئية المختلفة، حيث تشكل العودة إلى التنمية الإقتصادية التحدي الأول لتنمية تكون سريعة، ذات فوائد مشتركة على نطاق واسع، ولا تقتصر على جانب إستغلال المحروقات والموارد الطبيعية، بل ترتكز أكثر فأكثر على تحسين الموارد البشرية.

المطلب الثالث : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

إن جذور التحديات التي تواجه لتحقيق التنمية المستدامة ترجع إلى ثلاث حقب وعلينا إتباع منهج لإيجاد الحلول المستدامة لتلك التحديات ولابد أن تبحث هذه الحلول عن طرق ووسائل للتعامل مع التحديات المختلفة وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة:[1]

- ✓ تحقيق التكامل، تشجيع الإستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة بين الدول الصناعية والدول النامية، تحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية .
- ✓ نقل التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة، تشجيع الباحثين وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم.
- ✓ نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، تطوير وسائل العمل في هذا المجال، نقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في أسرع وقت وبتكلفة أقل.
- ✓ إيجاد وسائل تمويل جديدة اللازمة لدعم جهود التنمية المستدامة، إعداد البرامج التنموية، الصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا.
- ✓ الإستغلال الأمثل والفعلي لثروات الموارد المتاحة للبلد مع إيجاد المناخ المناسب لتسير الإستثمارات المحلية.
- ✓ إعادة ترتيب الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية والمؤسسية للبلد للنهوض بالتنمية المستدامة المتعارف عليها.
- ✓ التركيز على المناطق الريفية ووضع البرامج التنموية لتوفير إحتياجات سكان المناطق المحرومة خاصة الكهرباء.

[1] رحمانية دليلة : تنمية الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وآفاق تحقيقها في مؤسسة إقتصادية _دراسة حالة مركب تكرير البترول سكيكدة , مذكرة ماستر , كلية العلوم الإقتصادية والتجارية , جامعة 20 أوت 1955 , سكيكدة , 2014 , ص_ص: 66_68, مذكرة منشورة .

المبحث الثالث :الإستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله للتنمية المستدامة

تسعى البلدان النامية بصفة عامة إلى تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر بصفة خاصة وزيادة معدل النمو الإقتصادي بها يحتاج إلى إستثمارات ضخمة من أجل تغطية الموارد المحلية، فالإستثمارات الأجنبية تبقى الطريق الوحيد لتسهيل إنجاز عملية التنمية المستدامة.

المطلب الأول : تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

إن الإستثمارات الأجنبية تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي سد الفجوة الإدخارية بتمويل الإستثمارات اللازمة لعملية التنمية، كما أن الإستثمارات الأجنبية تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في عملية التنمية، العمل على زيادة الإنتاج وتحسينه الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات التي تساهم بدورها في تحقيق التنمية، لذلك تسعى الجزائر إلى إجتذاب أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية لإنها تعتبر الدينامو الذي يجعل عجلات إقتصادها تدور بسرعة أكبر وبالتالي يرتفع مستوى المعيشة لأكبر عدد من الأفراد.

وأشارت العديد من الدراسات إلى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق التنمية في البلدان النامية ومن بينها الجزائر، وما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر تجتذب أدنى المستويات من الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي المناطق الأخرى من العالم، إذ تسجل عدد ضئيل من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير، التي تقتصر في الغالب على تطبيق معارف قائمة بدلا من إستحداث وتطبيق أفكار جديدة[1].

اولا : الآثار الإيجابية

من الآثار الإيجابية المباشرة على التنمية المستدامة المترتبة على الإستثمار الأجنبي منها نقل التكنولوجيا، دفع أجور مرتفعة للعمال، الإستعمال الرشيد للموارد المتاحة محليا، تصميم منتجات إستهلاكية أفضل تماشيا مع الإحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية أو

[1] زريول أسامة: مرجع سبق ذكره، ص_ص:46_47.

السعر ما يتماشى والقدرة الشرائية للمواطنيين، أما الأثار الإيجابية غير مباشرة نذكر التأثيرات الإيجابية على المؤسسات المحلية، وغرس ثقافة البحث والتطوير في الشركات المحلية.

ثانيا : الآثار السلبية

بالمقابل فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تؤثر سلبا على التنمية المحلية من خلال إحتمال الإكتظاظ في سوق العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية إجتذاب المهارات الازمة، زيادة على إمكانية إكتظاظ وحدات البحث المحلية على روابط محددة، وإحتمال وفق أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية ولاسيما عن طريق الشراء.

المطلب الثاني : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة

إن أهم ما تساهم به الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:[1]

1) قيام المستثمر الأجنبي بتمهيد ووصف الطرق المؤدية إلى مصنعه، مد شبكات الكهرباء، المياه، الصرف الصحي والإتصالات السلكية مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الإجتماعي للبلد.
2) توسيع نطاق السوق المحلي، فتح أسواق محلية جديدة أمام المنتجات المحلية، لما يحتويه الإستثمار الأجنبي المباشر من خبرات وقنوات إتصال بالأسواق العالمية.
3) من خلال الإستثمار الأجنبي يؤدي إلى محاكاة بين المنتجين المحلي والأجنبي، مما يؤدي إلى الإستفادة من الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة، السياسات الإدارية، المالية والتسويقية.

[1] زريول أسامة: نفس المرجع، ص:48.

4) إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساعد على قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها .

5) الإستفادة من المشروعات التي تتمثل في مراكز لتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.

6) يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر على القضاء على بعض الظواهر مثل هجرة الأدمغة إلى الخارج.

7) زيادة إيرادات الحكومة من خلال الضرائب على السلع المنتجة وعلى الأرباح المحققة لهذه الإستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث:حصيلة الإستثمارات للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2015

يبين هذا المطلب تصريحات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كمايلي:

جدول (09): توزيع الإستثمارات الأجنبية حسب المشاريع الإستثمارية لسنة 2015.

المشاريع الإستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون (دج)	%	مناصب شغل	%
الإستثمار المحلي	7838	%98.59	1360269	%92.52	128379	%89.57
الإستثمار الأجنبي	112	%1.41	113145	%7.68	14951	%10.43
المجموع	7950	%100	1473414	%100	143330	%100

المصدر: الإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تم الإطلاع على الموقع www.andi.dz بتاريخ 2016/05/02.

سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في 2015 إنخفاضا في التصريحات بالمشاريع الإستثمارية وهذا بنسبة 33% من حيث القيمة و 20 من حيث العدد على أساس سنوي وتظهر الحصيلة السنوية للوكالة أن عدد المشاريع الإستثمارية المصرح بها في 2015 بلغ 7950 مشروعا بقيمة 1473.41 مليار دج مقابل 9904 مشروع في 2014 بقيمة 2200 مليار دج.

من بين المشاريع المسجلة يوجد 7838 مشروع بقيمة 1360.3 مليار دج صرح بها مستثمرون وطنيون (98.6% إجمالي المشاريع) مقابل 9799 مشروع في 2014

أما بقية المشاريع (112 مشروع بقيمة 113.14 مليار دج) فهي شركات جزائرية أجنبية تمثل 1.4% من إجمالي الإستثمارات مقابل 105 مشروع في 2014

ومن شأن هذه الإستثمارات المسجلة في 2015 أن تنشأ 143330 منصب من خلال مشاريع الشراكة.

الجدول رقم(10): توزيع الإستثمارات الأجنبية المصرح بها القطاع الإقتصادي لسنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب شغل	%
الزراعة	244	%3.07	53498	%3.63	5144	%3.59
البناء	1468	%18.47	126371	%8.58	21449	%14.96
الصناعة	2124	%26.72	755397	%51.27	69722	%48.68
الصحة	134	%1.69	30489	%2.07	3546	%2.47
النقل	2572	%32.35	174327	%11.83	13710	%9.57
السياحة	232	%2.92	139180	%9.45	12860	%8.97
الخدمات	1176	%14.79	194152	%13.18	16849	%11.76
المجموع	7950	%100	1473414	%100	143330	%100

المصدر: الإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تم الاطلاع على الموقع www.andi.dz بتاريخ 2016/05/02 .

وحول قطاعات النشاط تظهر أرقام الوكالة أن 2572 مشروعا بقيمة 174.3 مليار دج تنتمي لقطاع النقل أي بنسبة 32.3% من إجمالي المشاريع.

ويأتي قطاع الصناعة ثانيا (2124 مشروع بقيمة 755.4 مليار دج) بنسبة 26.8% متبوعا بالبناء والأشغال العمومية والري (1468 مشروع بقيمة 126.4 دج) بنسبة 18.47% من إجمالي إستثمارات 2015.

وسجل قطاع الخدمات 1176 مشروعات بقيمة 194.152 مليار دج متبوعا بالفلاحة (244 مشروعا ب53.5 مليار دج) السياحة (232 مشروعا ب140 مليار دج) والصحة (134 مشروعا 30.5 مليار)

خلاصة:

إن رغبة وسعي الجزائر لتوفير مناخ إستثماري جيد وتحسين أوضاعها الإقتصادية، ورفع كفاءة الإقتصاد الوطني منذ الإستقلال إلى يومنا هذا وإستعمال كل الوسائل المتاحة لديها من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

وأهم ما يمكن إستنتاجه من هذه التجربة أن الإقتصاد الوطني إقتصاد ريعي فهو مرتبط بموارد النفط، وتوجه معظم الإستثمارات الأجنبية لقطاع المحروقات وهناك تفاوت كبير بين حجم الإستثمارات في قطاع الصناعة وباقي القطاعات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مراحل والمتمثلة بالصورة التقليدية للإستثمارات المرتبطة بالسيطرة الإستعمارية وتصدير رأس المال الأجنبي في شكل مشاريع تتعلق بإستغلالها ثرواتها ومواردها الأساسية، واتخذ الاستثمار الأجنبي بعدها أسلوب المساعدات، المنح المالية والنقدية ليصل إلى الشكل الحديث المتمثل في الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

ومع ذلك لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر دون مستوى المرغوب، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرفها وخاصة فيما تعلق بتوفير المناخ المناسب للإستثمار وتعزيزه بالحوافز والامتيازات، إلا أن هناك عوائق تحول دون تجسيد هذا الاستثمار على أرض الواقع.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت الجزائر من الدول التي تؤمن بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو بمثابة عامل أساسي من شأنه أن يسمح بدفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، وتسعى حاليا إلى تحقيق هذا التوجه وتجسيده في واقعها الاقتصادي الذي يعرف تغيرات إيجابية تكمن في إنعاشه وتطوره.

الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم.

من خلال ما سبق وبعدنا عرضنا للدراسة تم التوصل إلى النتائج التي يمكن من خلالها إثبات أو نفي الفرضيات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا لبعض الاقتراحات التي تعتبر مفيدة وأساسية من أجل الوصول إلى مناخ استثماري ملائم قادر على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات حتى ينعكس بالإيجاب على التنمية المستدامة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى لقد ثبتت صحة الفرضية الأولى من خلال ما تقدم في الفصل الأول، أي تم التعرف على أهمية الحوافز والامتيازات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن تقليل التكاليف.

الفرضية الثانية كما تأكد لنا في الفصل الثاني أن التنمية المستدامة أصبحت محل اهتمام دولي كبير، يتطلب تحقيقها توفير جوانب اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

الفرضية الثالثة تبين لنا أن الفرضية الثالثة صحيحة إلى حد كبير، حيث أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خارج المحروقات مازال دون المستوى.

نتائج الدراسة :

- من خلال الدراسة تبين الدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية المستدامة ودعم مسارها وتعزيز الجهود الوطنية.
- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة.

إن توفير المناخ المناسب للإستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

- ازدياد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة وذلك من خلال القمم والمنتديات العالمية التي عقدت من أجلها.
- يحتاج تحقيق هدف التنمية المستديمة إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة أبعاد على الأقل وهي البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد.

- مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال ضعيف وينقصه العديد من العوامل التي تساعد على استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التوصيات :

- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة.
- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمارات من خلال محاربة الفساد والبيروقراطية.
- التنوع في الاستثمارات الأجنبية من حيث المصدر والقطاع المستهدف.
- رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر، بانتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني وتعزيز واقع حقوق الإنسان .
- العمل أكثر على تحسين صورة الجزائر وذلك من خلال تكييف التعاون مع كل الدول الأجنبية وفتح ملفات التعاون والشراكة.

آفاق الدراسة:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، كما لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها هذه الدراسة، على أساس نقترح هذا الموضوع للدراسة:

آفاق ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1.أميرة حسب الله محمد : "**الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية**", دراسة مقارنة (تركيا ,كوريا الجنوبية,مصر), الدار الجامعية، مصر، 2005.

2.إبراهيم عبد الجليل :"**البيئة والتنمية**"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2002.

3.أحمد هني :" **إقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ,1991.

4.باتر محمد علي وردم: "**العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**"، الطبعة الأولى, الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

5.محمد محمد أحمد سويلم: "**الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات**"، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ,الإسكندرية ، مصر، 2009.

6.سليمان عمر الهادي: "**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**"، الطبعة الأولى، دار النشر الأكاديميون، المملكة الأردنية، عمان، 2010.

7.شقيري نوري موسى:" **إدارة الاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

8.طاهر حردان: "**أساسيات الاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

9.عبد السلام ابو قحف :"**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**",مؤسسة شباب الجامعة ,2003.

10. عبد الله الصعيدي: "**النمو الاقتصادي والتوازن البيئي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.

11. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري: "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

12. عبد الكريم كاكي: "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

13. علي لطفي: "**الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**"، منشورات المنطقة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009.

14. مروان شموط:" **أسس الاستثمار**"، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

ثانيا: الرسائل الجامعية

15. العايب عبد الرحمن: **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

16. بندر بن سالم الزهراني: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، دراسة قياسية للفترة 1970–2000م، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، 2004.

17. بوشذوب محمد فايز: "التنمية المستدامة في ضوء القانون الدول للبيئة"، رسالة ماجستير في القانون والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002.

18. بن داودية وهيبة :" واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995_2004) حالة الجزائر ,مصر ,المغرب ,تونس", مذكرة لنيل شهادة الماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية ,حسيبة بن بوعلي ,شلف ، 2005

19. رحمانية دليلة :" تنمية الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وآفاق تحقيقها في مؤسسة إقتصادية" _دراسة حالة مركب تكرير البترول سكيكدة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014 .

20. زريول أسامة: "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2014.

21. سعيدي يحي: "تقيم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر" ,أطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ,جامعة منتوري _قسنطينة _,2007.

22. شعور حبيبة مرداوي: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

23. عادل العربي: "دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

24. فارس فضيل: "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية" مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

25. قادري محمد الطاهر: "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007.

26. قويدري كريمة: "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011.

27. محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قسنطينة، 2010.

28. محي الدين حمداني: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

29. محمد قويدر : تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، 2004.

30. ناصري نفسية: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية–حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2014.

31. يحياوي سمير: "العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية)"_حالة الجزائر_ رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

ثالثا: المجلات:

32. اسماعيل سراج الدين: "حتى تصبح التنمية مستدامة"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993.

33. بعلوج بولعيد:"معوقات الإستثمار في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4.

34. حسان خضر : "الإستثمار الأجنبي المباشر _تعاريف وقضايا" مجلة جسر التنمية، العدد32, الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2004.

35. دينا أحمد عمر: "أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، مجلة بدون عدد، تنمية الرافدين، 2007.

36. زيدان محمد: "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.

37. شريفة جعدي واخرون: "اثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري" خلال الفترة (2007_2012), المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01 ,ديسمبر 2014.

38. عدنان مناني صالح: "دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

39. علي همال، فاطمة حفيظ : "آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الأورومتوسطية ", مجلة الإقتصاد والمناجمنت، الجزائر، العدد4, مارس، 2005.

40. مراد ناصر: "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 26، جوان 2010

41. هويدي عبد الجليل: "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09/ديسمبر 2014.

رابعا: الملتقيات:

42. شلابي عمار، طيار أحسن: "إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، 21-22 أكتوبر 2008.

43. فريجه حسين : "التنمية المستدامة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة, جامعة المسيلة.

44. عبد المجيد قدي ,وصاف سعيدي: "اليات ضمان الاستثمارات الاجنبية", ورقة مقدمة في اطار المؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية _حالة الجزائر_, جامعة سكيكدة ,9_10 ديسمبر.

45. محمد يعقوبي: توفيق تمار، "آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة "حالة الدول العربية""، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة.